

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

3

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE  
MISSION PERMANENTE AUPRES DES NATIONS UNIES



الجمهورية الإسلامية الموريتانية  
البعثة الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة

PRESS RELEASE

خطاب

معالي السيد/ أحمد ولد سيد أحمد

وزير الشؤون الخارجية والتعاون في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها

الخامسة والخمسين

نيويورك بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على نبيه الكريم

السيد الرئيس،

يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنئكم باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية لإنتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين. ونحن على ثقة من أن خصائصكم الشخصية وتجربتكم السياسية والدبلوماسية الكبيرة هي خير ضمان لنجاح هذه الدورة، وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم في هذه المهمة النبيلة.

وأغتنم هذه الفرصة لأسدي جزيل الشكر لسلفكم سعادة السيد/ثوي بن كريب علي إدارته المتميزة لأعمال الدورة الماضية. كما لا يفوتني أن أحيي بكل تقدير الأمين العام للأمم المتحدة السيد/كوفي عنان مثمنا جهوده الحثيثة لإصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها، وتطوير أساليب عملها، وتنشيط دورها في كافة المجالات حتى تواكب متطلبات و تحديات العصر. وفي هذا السياق اطلعنا بكل اهتمام على البيان القيم الذي ألقاه السيد الأمين العام في بداية أعمالنا والذي قدم فيه تقريره عن أعمال المنظمة.

السيد الرئيس،

إن عملية إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها المصلحة المشتركة، إذ لا شك أن الظروف التي أنشئت فيها الأمم المتحدة قبل أكثر من خمسين عاماً قد تغيرت، وأن تطورات كبيرة قد استجدت على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات مما يحتم إعادة النظر في هيكل وأساليب المنظمة.

ومن هذا المنطلق تؤيد بلادي توسيع قاعدة التمثيل في مجلس الأمن طبقاً لمبادئ الديمقراطية والشفافية والعدالة بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل داخل المجلس، ويعكس الطابع الشمولي لمنظمتنا وفقاً لمقتضيات المادة الرابعة والعشرين من ميثاقها.

السيد الرئيس،

تتعقد دورتنا الحالية في بداية الألفية الثالثة وكثير من أبناء البشرية لا يزالون يعيشون في ظروف لا تمكنهم من تحقيق طموحاتهم وآمالهم المشروعة في العيش في عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء.

ورغم المؤشرات المشجعة في بعض دول العالم الثالث فإن الاتجاه العام يسير نحو اتساع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي يواجه تحديات جسيمة لا قبل له بها، تتمثل في ثقل المديونية وتدهور أسعار المواد الأولية، وصعوبة ولوجها إلى الأسواق الدولية، وضعف الاستثمارات الأجنبية.

وهذه الوضعية تستدعي من منظماتنا أن تعمل على تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل الدول النامية، وعلى تمكينها من رفع وتيرة التنمية على نحو فعال من خلال قيام الدول المانحة بزيادة العون العمومي للتنمية، وضخ المزيد من الاستثمارات الخارجية، وفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية، مما سيساهم في قيام نظام عالمي جديد، على أسس التشاور والتعاون والتضامن بين جميع الدول. كما يجب أن تستأثر مشكلة المديونية بالإهتمام اللازم، حيث تشكل الديون عبئا ثقيلا على إقتصاديات البلدان النامية.

وفي هذا الصدد تأمل بلادي أن تمكن المبادرات التي اتخذت بشأن المديونية الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الإسهام في حل لهذه الإشكالية التي تعيق الجهود التنموية لهذه البلدان.

السيد الرئيس،

يعيش عالمنا اليوم العديد من المشاكل والتحديات التي تتجاوز انعكاساتها الحدود الوطنية، وتهدد مخاطرها الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وتقوض ما تحقق من منجزات في المجالات، مما يفرض علينا أن نعمل جاهدين على إيجاد الحلول المناسبة لها. ومن هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر الإرهاب والفقر وإنتهاك حقوق الإنسان.

وبهذا الصدد، تؤكد بلادي إدانتها لظاهرة الإرهاب الخطيرة مهما كان شكلها ومصدرها وتدعو إلى تعزيز التعاون والتشاور على المستوى الدولي لمواجهة بحزم وصرامة.

وإدراكاً منها لضرورة وضع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفقر كشرط لضمان أي تنمية مستدامة، فقد أنشأت بلادي مفاوضات مكلفة لمكافحة الفقر تعمل على وضع وتنفيذ برامج عملية تستهدف أساساً تأهيل المواطن لأن يؤدي دوره كاملاً كأداة وغاية للتنمية.

كما تسهر كذلك هذه المفاوضات على ضمان وترقية الحقوق الفردية والجماعية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الدورة الإستثنائية للجمعية العامة حول التنمية الاجتماعية التي انعقدت في جنيف في شهر يونيو والتي أعادت التأكيد على البرنامج المعتمد خلال المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن سنة ١٩٩٥. ونأمل أن تساهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدورة في تحسين الظروف المعيشية لكافة الشعوب وتحقيق تنمية مستدامة من خلال توثيق الربط بين المسائل الاجتماعية والتنمية.

السيد الرئيس،

إننا نسجل بإرتياح النتائج التي توصلت إليها الدورة الإستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠" التي انعقدت هي الأخرى في شهر يونيو. ونأمل أن تدفع بدور المرأة إلى الأمام في جميع المجالات.

## السيد الرئيس،

تنتهج الجمهورية الإسلامية الموريتانية سياسة خارجية قائمة على أسس ثابتة قوامها حسن الجوار والتعايش السلمي وتقوية التعاون على المستوى الإقليمي والدولي. وتطبيقاً لهذه المبادئ تولي بلادي أهمية كبيرة لترسيخ الاستقرار واحتواء النزاعات وببؤر التوتر التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين وتعيق التنمية في العديد من مناطق العالم.

وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن بلادي إذ تجدد دعمها لعملية السلام فإنها ترى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة إلا على أساس مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الجولان السوري. واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف مما يتطلب تكثيف الجهود من أجل تخطي العقبات التي لا تزال تحول دون الوصول إلى تحقيق السلام في منطقة هي في أمس الحاجة إليه لتحرير الطاقات وفتح صفحة جديدة في تاريخ شعوبها. وفي هذا الصدد فإننا نسجل بإرتياح الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

## السيد الرئيس،

يحدونا الأمل في أن تتكاتف الجهود لعودة الاستقرار والوثام إلى منطقة الخليج.

وان بلادي إذ تؤكد في هذا السياق تعلقها والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، فإنها تجدد رفضها لكل ما من شأنه المساس باستقلال الكويت وسلامة أراضيها، كما تؤكد موقفها الراضل لأي إجراء يهدد وحدة العراق وسلامة أراضيها، مطالبة في نفس الوقت برفع الحصار المضروب على الشعب العراقي الشقيق الذي عانى الكثير من المآسي جراء ذلك، حيث أضر الحصار في المقام الأول بالأطفال والنساء والشيوخ.

وفي منطقة المغرب العربي، تسعى بلادي جادة بالتعاون مع شقيقاتها في اتحاد المغرب العربي، إلى تطوير التعاون والتشاور بما يستجيب لتطلعات الشعوب المغاربية.

وبخصوص الصحراء الغربية، فإن بلادي لا يسعها الا أن تجدد استعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل تيسير تطبيق مخطط التسوية الاممي لتسوية النزاع في الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بتطورات أزمة لوكربي، نسجل بإرتياح الخطوات الإيجابية التي اجتيزت على طريق التسوية الشاملة لهذه الأزمة، بما في ذلك تعليق الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية، وإذ نعرب عن ارتياحنا لنجاح الطرق الدبلوماسية في تحقيق تقدم جوهري في هذه المشكلة فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي يتخذ مجلس الأمن الدولي الإجراءات اللازمة لرفع الحظر عن الجماهيرية الليبية الشقيقة.

## السيد الرئيس،

إننا إذ نعرب عن قلقنا العميق حول الصراع المستمر في الصومال لنأمل أن يحتكم الأخوة الصوماليون إلي الحوار البناء، انطلاقاً من روح المسؤولية والشعور بالواجب الوطني، من أجل التوصل إلى حل سلمي يعيد لهذا البلد وحدته وسيادته الوطنية في جو من الوثام والإستقرار.

كما إننا نأسف لإستمرار التوتر في السيراليون ونأمل أن تؤتي الجهود المبذولة أكلها كي يتمكن هذا البلد الذي عانى تسع سنوات من الحرب المدمرة من استعادة الإستقرار والوثام.

وحول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نجدد مساندتنا لإتفاق لوساكا الذي يشكل في نظرنا الإطار الوحيد المقبول للوصول إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة.

وفي انغولا تجدد بلادي دعمها التام لقرارات مجلس الأمن رقم ٨٦٤، و ١١٢٧، و ١١٧٣، وتطالب حركة يونيتا باحترام التزاماتها بموجب اتفاقية لوساكا من أجل إعادة السلام والأمن إلى ربوع هذا البلد.

وفيما يتعلق بالنزاع الإثيوبي - الإريتري فإننا نسجل بإرتياح وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه تحت إشراف الرئيس الدوري آنذاك لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد/ عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة ونأمل أن تؤول المفاوضات الجارية بين الطرفين إلى تسوية نهائية للنزاع.

وفيما يخص كوسوفو، تسجل بلادي بإرتياح التطورات الإيجابية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة وإعادة تشييد ما دمرته سنوات عدة من الحرب.

السيد الرئيس.

لقد قامت الأمم المتحدة من أجل تحقيق غايات مشتركة تتجسد في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في العالم، وجاء ميثاقها نصاً وروحاً بأحكام تتوازن فيها الحقوق والواجبات مستهدفة تحقيق الصالح المشترك للمجتمع الدولي. لذلك حري بالدول الأعضاء اليوم، في بداية الألفية الثالثة، أن تكرر جهودها لتنفيذ تعهداتها بموجب الميثاق، وأن تسعى معاً لإقامة نظام عالمي جديد يركز على المساواة والعدالة، ويصون الأمن والسلم في العالم.

وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.